

نمىة البساطة

بطلت توفي مع حدا . مع الفلاح بتوفي

بقلم: وباد البرغوثي

زيت إسباني اللقي، زيت إسباني للشوي، زيت إسباني للمسخن، للأكل، للشرب، للصغار ولل كبار، للمرضى والأصحاء. مواطننا قلبه رقيق، حسه مرفه، يحن لأيام الأندلس ويحب الزيت الإسباني. موقف وطني أليس كذلك؟. حينئذ لأجد سلفت. ألا يحق له؟

أما زيت الزيتون الفلسطيني يا حسرة عليه، كأنه لا علاقة له بالأرض ولا بالأمجاد. نستخدمه للشعرات، نتحدث عنه في معارض بيع الكلام، ونذرف دموع الحسرة عليه حين تجرفه الجرافات الإسرائيلية، ونطلق آهات التوجع حين يحرقه المستوطنون.

الفلاح يتعب ويشقى، الجرافات تقلع، المستوطنون يحرقون ويخربون، والأسواق تغص بالمازولا. لا بأس، دعم لإسبانيا. فهي أحق من الفلاح الفلسطيني.

نركب التاكسي، يقول لنا السائق: ادفعوا شيكل، سعر البنزين ارتفع، بطلت توفي معنا. نتناول فاتورة الكهرباء، نجدنا تضاعفت. السبب السعر ارتفع وبطلت توفي، نذهب إلى السوق نجد كيلو البندورة «الحماموت» بـ٧ شواقل، السبب كل شيء غلي وبطلت توفي. الدواء ارتفع وبطلت توفي. تدخل إلى صالون الحلاقة تجد أن اجرة الحلاقة ارتفعت، بطلت توفي. وترتفع أسعار كل الأشياء. وعندما يتعلق الأمر بمنتجات الفلاحين، زيتون، خضار (في موسم الخضار) حبوب، زيت.

نجد أن السعر ينخفض كل عام عن العام الذي سبقه، السبب: يدعون أنها «هيك بتوفي». وتطلع علينا مؤسسات وجدت كما تقول لدعم المزارع الفلسطيني، ولدعم المنتج الوطني وحماية الفلاح، وتحدد الأسعار، لا بأس من تحديد الأسعار، لكن أن يشكل هذا التحديد تهديدا لحياة الفلاح فهذا ما لا يدخل مخ عاقل.

بمنتهى البساطة وبضمير مرتاح ودون أن أشعر بالتجني على أحد، أشعر أن ما يجري بحق الفلاح مؤامرة. بغض النظر قصدوا التآمر أم لم يقصدوا.

يا جماعة أقسم بالله العظيم أنني أكتب ودموعي تسقط أسى على ما يجري. الطاحونة تطحننا، يقتلعون أشجارنا، نقول هذا احتلال، يلاحقون الفلاحين بكلاهم ورضاصهم، نقول مستوطنون وحوش، يمنعون تصدير الزيت نقول يريدون تدمير اقتصادنا. يملأون الأسواق بالمنتج الإسرائيلي والأجنبي على حساب المنتج الوطني نقول هذه أخلاقيات رأس المال. ولما تأتي المؤسسات الوطنية التي وجدت لحماية المزارع من كل هذه الاستغلالات العدوانية السياسية والأخلاقية الرأسمالية وغير ذلك وتحدد سعر المنتج، تحاول أن تذر الرماد في العيون وتوهما كما يوهما المسؤولون القائمون عليها بادعاء حمايتنا، لكنها في الواقع تقن هذا الاستغلال وتشرعه، وبالتالي تسهم فيه.

وإلا من يقنع الفلاح أن تحديد سعر تنكة الزيت بثلاثين ديناراً يحمي، في وقت تكلفه فيه ما يعادل مائة دينار قبل أن تصبح زيتاً.

قد تقولون إن في الأمر مبالغة. ما. لكن إذا علمنا أن تنكة الزيت الواحدة تحتاج إلى ١٦ ساعة عمل في القطف فقط، وما يعادلها في الحراثة والرعاية، دون أن نحسب جهود الأطفال الذين يشاركون في إنتاج هذه التنكة بعد عودتهم من المدارس، ودون أن نحسب جهود الدابة التي تحرث وتنتقل. أم أن تعب الآخرين يحسب وتعب الفلاح لا يحسب؟

الفلاح يتعب ويحمي الأرض، فمن يحميها؟ هل يواصل الفلاح عمله في حماية الأرض وينتج ليطعم اللصوص الذين يسرقون عرق جبينه وقوت أطفاله؟ أم يترك الأرض نهبا للخراب ولقمة سائغة لسوائب المستوطنين وعرضة للمصادرة؟ دون شك أن هذه الخطوة هي ما ينقص حتى نتحول إلى شعب دون أي «ستنتر» من الأرض. وإلا من يفسر كيف بطلت توفي مع الطبيب، بطلت توفي مع التاجر، بطلت توفي مع الصناعي، بطلت توفي مع الشحاذ، بطلت توفي مع الشوفير، بطلت توفي مع تجار «السبعة وذمتها» ومع الفلاح لازم توفي. من يفسر هذه المعادلة؟



باسم مكحول
محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ٢٠٠١.

هدفت هذه الدراسة تحديد القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، ودراسة العوامل الرئيسية المؤثرة عليها. وتحاول باستخدام أسلوب التحليل الكمي، وتحليل دور هيكلية الإنتاج إنتاجية العمالة والكثافة الرأسمالية والأجور والتكنولوجيا وتأثيراتها على القدرة الاستيعابية، بغية استنباط السياسات والوسائل والآليات الملائمة القادرة على الموازنة بين هدف زيادة القدرة الاستيعابية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني، وهدف الاستخدام الأمثل للموارد البشرية الفلسطينية، لحفز النمو وإرساء دعائم التنمية المستدامة.

اهتمت الدراسة بتشخيص واقع القدرة الاستيعابية، فأبرزت محدوديتها بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني عموماً ولقطاع غزة خصوصاً، حيث يضطر نحو ١٥٪ من القادمين الجدد لسوق العمل في الضفة الغربية و٨٪ في قطاع غزة إلى البحث عن فرص عمل خارج اقتصاديهما لتتلافى الانضمام إلى صفوف البطالة. وأظهرت الدراسة تفاوتاً كبيراً في القدرات الاستيعابية للقطاعات نفسها بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

بينت الدراسة ارتفاع مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج على المستوى الكلي وللمعظم القطاعات الاقتصادية، ما يفتح آفاقاً مهمة أمام زيادة القدرة الاستيعابية، على الرغم من أن ذلك يتوقف، أيضاً، على معدل نمو القيمة المضافة للقطاعات، وعلى الأهمية النسبية للعمالة القطاعية من مجموع القوى العاملة.

وأبرزت الدراسة دور الحجم المنشأة، فإظهرت تفوقاً للمنشآت الكبيرة في القدرة على خلق فرص عمل غير زيادة الإنتاج، فيما تتفوق المنشآت الصغيرة على الكبيرة في خلق عمل من خلال الاستثمار.

صدى الصوت

من فقر القدرات حيث تبلغ نسبة الحرمان بمعايير التنمية الإنسانية ٤٠،٣٢٪. لعل الانجاز الأهم في الفكر التنموي العالمي في السنوات الأخيرة هو الاعتراف بأن الفقر لا يعني الفقر المادي فقط وأن الحرمان البشري هو تعريف أشمل للفقر. لأنه يعتبر أن الجوع، وعدم وجود مأوى والمرضى والجهل والشعور بانعدام القوة السياسية والمشاركة المجتمعية وقلة التمثيل جميعها تعريفات للفقر. لذا يبدو أن الهدف الأسمى في فكرة «الفقر» يتكلمون» هي مفهوم التمكين والمشاركة وهو أمر يجب العمل على تعزيزه وتحويله إلى واقع ملموس في المرحلة القادمة. والأمر يجب ألا يرتبط بقضية تمويل مشروع محدد بل أن يتضمينه في سياسات وخطط المؤسسات الرسمية والأهلية على حد سواء.

يريد الفقراء في كل العالم أن يتخلصوا ويهربوا من فقرهم ولكن إلى أين؟ ووضع العالم في قمة الألفية هدفاً محدداً هو تقليل عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥. حسب تقديرات البنك الدولي فإن هذا يعني تقليل عدد الفقراء من ١٠٣ بليون شخص عام ١٩٩٣ إلى ٩٠٠ مليون عام ٢٠١٥. فهل تبدو هذه الأهداف عملية في ظل عالم لا يعترف فيه إلاغنى من دول وأفرد بمسؤولياتهم الأخلاقية والعملية بحاربة الفقر والتوزيع العادل للثروات. كانت رسالة تقرير التنمية البشرية الدولي عام ١٩٩٧ تقول بوضوح أن «محرابة الفقر ليست فقط مسؤولية أخلاقية بل هي مسؤولية عملية»، والعالم عنده الإمكانيات لمحاربة الفقر في أقل من عقد من الزمان ولكن هناك مسؤوليات يجب الالتزام بها.

ما ينطبق على الواقع العالمي ينطبق أيضاً على الواقع الفلسطيني، وأهم ما في الأمر هو اعتراف الجميع باختلاف مراكزهم ومناصبهم وإمكانياتهم المادية والفكرية والثقافية بمسؤولية مشتركة في محاربة الفقر. تم تشخيص ظاهرة الفقر في فلسطين لأول مرة بشكل علمي واضح وباستخدام مؤشرات علمية في عام ١٩٩٨ من خلال تقرير الفريق الوطني لمكافحة الفقر. في السنوات الأربع التي فصلت بين التقريرين، ساهمت الانتفاضة والوضع السياسي والاقتصادي المتردي في مضاعفة عدد الفقراء وزيادة درجة الفقر والتهمة والانتكاش. وعلى الرغم من أن الاحتلال الإسرائيلي وممارساته كانت السبب الرئيسي في زيادة الفقر والفقراء إلا أن مؤسسات المجتمع الفلسطيني الرسمية والأهلية تتحمل جزءاً من اللوم والمسؤولية حول تدهور الأوضاع. فالتشخيص للحالة كان موجوداً وتوصيات التدخل وردت في عدة دراسات سابقة ولعل أهمها دراسة الفريق الوطني ولكنها ظلت في المجال الأكاديمي «صوت بعيدة عن راسمي السياسات ووضع الخطط وحتى عن أولويات التمويل فما الذي يضمن أن «صوت الفقراء» الحديث القديم لن يوضع أيضاً في الفضاء الواسع. من المسؤول عن تحويل صرخات الفقراء وهو مهم اليوم وأقتراحتهم للحل إلى واقع عملي ملموس. لا يمكن لمؤسسات البحث أن تفعل أكثر من التشخيص ولكن رسم السياسات وتحويلها إلى خطط عملية ومسؤولية جهات أخرى لم تثبت حتى الآن نجاعتها أو قدرتها على الاستفادة من المعلومة البحثية. فهل يتغير هذا الواقع وهل نبدأ فعلياً بالاستماع للصوت الحقيقي للفقر؟ يتكلمون بدلاً من الاستماع لصوت قدينا في الفضاء.



فلسطين: وزارة التربية والتعليم
التعليم للجميع: تقييم العام ٢٠٠٠. فلسطين: وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١.

يغطي هذا التقرير مرحلتين تعليميتين: مرحلة سيطرة سلطة الاحتلال (الحكم العسكري) في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، والذي سمي فيما بعد (الإدارة المدنية الإسرائيلية). خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٦٧ إلى العام ١٩٩٤ (المرحلة الأولى)، والمرحلة التي بدأت بعد توقيع اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول ١٩٩٣ (المرحلة الثانية)، والتي تم بموجبها نقل مسؤولية التعليم إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

يصف التقرير في قسمه الأول أوضاع الفلسطينيين ومشكلاتهم التعليمية التي استجدت كنتيجة لتشتيتهم. ثم ينتقل التقرير إلى تقديم وصف عام للأوضاع التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة في المرحلة الأولى. كما يعطي بعض المؤشرات عن الاستراتيجية المعتمدة، والأنشطة الخاصة بالتعليم، والتعاون للاستثمار في التعليم، ووصف التقدم نحو الأهداف ومناقشة الاستراتيجية وخطة العمل، مع تناول للوعي والإرادة والقدرات المحققة، وتقييم المرحلة الأولى وللأداء التعليمي والتربوي خلالها. يحلل القسم الثاني الوضع التعليمي في المرحلة الثانية كما ونوعاً، وذلك عبر حساب وتحليل ١٨ مؤشراً التي اقترحتها اليونيسكو. وتضمن القسم الثالث أهم التوصيات التي تمت صياغتها خلال اجتماعات الفريق الوطني، وخلال اجتماعات التشاور مع ناشطين في المجتمع حول دور التعليم النظامي في المرحلة القادمة، وقد تم تعزيز التحليل بإحصاءات ورسومات بيانية تلقي المزيد من الضوء عليه.

بقلم: د. هديل رزق-القران

في فندق أنيق ومركز ثقافي مرموق اجتمع باحثون وباحثات ونشطاء المجتمع المدني ومثولو الوزارات المختلفة ومهتمون ومهتمات بقضايا التنمية ومحاربة الفقر ليستمعوا جميعاً إلى صوت «الفقر» يتكلمون». ربما اعتقد البعض أنهم سيرون فقراء فعلاً في قاعة المؤتمر، وربما اعتقد البعض الآخر أنهم سيسمعون شيئاً مختلفاً عما اعتدنا على سماعه في السنوات الأخيرة، ولم يخف الكثيرون دهشتهم من التناقض بين فكرة الاستماع لصوت الفقراء يتكلمون وبين صدى الصوت الذي ترد في فضاء قاعات الاجتماع ليقول «نحن نعرف هذه المعلومات، فما الحل؟»

إن فكرة الاستماع للفقراء بشخصون حالتهم يضعون أيديهم على المشكلة ويحددون طرق الحل هي فكرة رائعة، وتفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين والأكاديميين لفهم أفضل لمشكلة من أعقد وأخطر مشكلات العالم الحديث، ولكن هل نقوم بهذا التمرين من أجل الرفاهية الذهنية ومن أجل «أكاديمية العمل ومهنيته» أم أن الهدف هو محاولة إشراك الفقراء فعلياً في التخطيط لغد أفضل. إن تحديد الهدف من البحث ومن تطبيقاته العملية هو تحدياً ما يميز أن كنا نستمع فعلاً للفقراء يتكلمون أم أننا نستمع لصوتهم فقط. والاستماع الفعال يشمل حواراً بين المتكلم والمستمع، ولا يعني أن المتكلم يدلي برأيه ولمرة واحدة بطريقة استخدامية تم يتم نسيانها. الاستماع يشمل فيما لصرحة ذلك الرجل من بني سهيلا الذي قال «كلو كلام فاضي، مين بدو يسمع و مين بدو يعمل، كلو كذب.. ماأجوا كثير قبلكوا وماعلوش إشي».

الفقر ظاهرة عالمية وتنتشر حتى في الدول المتقدمة والغنية، ومفهوم الفقر ليس ثابتاً، لذا من الضروري تعريفه في النطاق المحلي وقياسه ودراسته من الزوايا والأبعاد المختلفة، والمزيد من البحث المتخصص هو أمر ضروري، واستخدام طرق البحث النوعي هو أمر هام لأنه يتعامل مع الأشخاص كحالات حية وملموسة، ويعطي أبعاداً للأرقام التي يضعها الإحصائيون ولكن التعامل مع نتائج البحث يجب أن يكون بنفس الدرجة من الحساسية لقضايا المشاركة الاجتماعية ومحاولات التغلب على ما يعرف بالتهمةيش أو الاستبعاد من الحياة العامة. يجب التوقف عن الحديث عن الفقراء كأنهم أناس من عالم آخر أو من مجتمع آخر والتعامل معهم على أنهم يختلفون عن كل البشر. والأهم من ذلك التوقف عن الحديث عنهم بصفة الغائب وكأنهم لا يملكون القدرة على التفكير. ربما كان أحد مميزات البحث النوعي هو استخدام كلمات الفقراء وتعبيراتهم ولكن كيف نعيد لهم أصواتهم. كيف نتيج لهم المجال ليقولوا هم بانفسهم كلماتهم لصانعي القرارات ورسمي السياسات. هذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه فكرة «الفقر» يتكلمون»، التحدي الذي يحول نتائج البحث العلمي إلى سياسات وخطط عمل يشارك الفقراء في وضعها وتنفيذها وتقييمها.

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ إلى أن فقر الدخل في البلدان العربية بشكل عام منخفض بالنسبة لمناطق أخرى في العالم (حسب تقديرات البنك الدولي)، لكن الدول العربية تعاني

للمراسلة

نهتم كثيراً بأرائكم

للمراسلة

شاركونا ملاحظاتكم ومقالاتكم على عنواننا التالي:

برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت - ص.ب ١٨٧٨ رام الله

فاكس: ٢٩٥٨١١٧-٢(٩٧٢)

تلفون: ٢٩٥٩٢٥٠ - ٢ (٩٧٢)

البريد الإلكتروني: dsp@birzeit.edu الصفحة الإلكترونية: <http://home.birzeit.edu/dsp>



بدعم مالي من المعهد الجمهوري الدولي
WITH SUPPORT FROM THE
INTERNATIONAL REPUBLICAN INSTITUTE.

سكرتير التحرير:
جبريل حجة

رئيس التحرير:
د. نادر سعيد

